أوجه الطعن بالنقض في الأحكام المدنية

د.زرقون نورالدين

ENAG EDITIONS

Scanné avec CamScanner

الفهرس

المقدمة 7

الفصل الأول : أوجه النقض المتصلة بمسائل القانون 15

المبحث الأول : أوجه النقض المتعلقة بنخالفة مسائل قانونية إجرائية – المراقبة التنظيمية – 15

المطلب الأول : العيوب المتعلقة بمخالفة أو إغفال المقتضيات الجوهرية في العمل الإجرائي 16

الفرع الأول : العمل الإجرائي ومقتضياته 18

أولا : تعريف العمل الإجرائي 18

ثانيا : مقتضيات العمل الإجرائي 19

الفرع الثاني : العيوب الجوهرية التي تلحق العمل الإجرائي – العيوب الإجرائية المستدعية للنقض– 31

أولا : العيب المستدعي للنقض هو العيب الذي يلحق بالعمل الإجرائي الجوهري 31

ثانيا : بعض الصور العملية للعيوب الإجرائية المسببة للنقض 37

المطلب الثاني : قواعد الاختصاص النوعي 55

الفرع الأول : قواعد الاختصاص النوعي 56

أولا : توزيع الاختصاص النوعي على أساس طبيعة موضوع الدعوى 57

ثانيا : طبيعة الاختصاص النوعي 69

الفرع الثاني : قواعد الاختصاص الإقليمي 71

أولا : معايير توزيع الاختصاص إقليميا بين المحاكم 72

ثانيا : طبيعة قواعد الاختصاص الإقليمي 73

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني : أوجه النقض المتعلقة بمخالفة مسائل قانونية غير إجرائية 75
المطلب الأول : مخالفة القاعدة القانونية الموضوعية – مخالفة القانون – 76
الفرع الأول : خرق القانون 79
أولا : تعريف عيب خرق القانون 79
ثانيا : أسباب وقوع قضاة الموضوع في عيب خرق القانون 80
الفرع الثاني : الخطأ في تطبيق القانون 84
الفرع الثالث : الخطا في تفسير القانون 88
المطلب الثاني : تجاوز قاضي الموضوع لحد سلطته 92
الفرع الأول : تحديد مفهوم تجاوز السلطة 93
أولا : تعريف عيب تجاوز السلطة 93
ثانيا : ذاتية واستقلال عيب تجاوز السلطة عن عيوب النقض الأخرى 98
الفرع الثاني : صور تجاوز السلطة من خلال تطبيقات قضاء النقض 102
أولا : تجاوز نطاق الدعوى من حيث موضوعها 102
ثانيا : خرق مبدأ المواجهة 103
ثالثا : الحلول محل المشرع أو محل الإدارة أو التخلي عن سلطته لصالح الإدارة 104
رابعا : توقيف تنفيذ الأحكام النهائية بدون مقتضى قانوني 105
خامسا : القضاء بما لم يطلب أو بأكثر مما طلب 105
سادسا : السهو عن الفصل في أحد الطلبات الأصلية 107
المطلب الثالث : التناقض بين الأحكام القضائية 108
الفرع الأول : شروط قيام المخالفة 111

Scanné avec CamScanner

أولا : التناقض 111
ثانيا : وحدة عناصر الدعوى في الأحكام المتناقضة 113
ثالثا : الأحكام المتناقضة أحكام فاصلة في الموضوع 115
رابعا : وجوب التمسك بالحجية من طرف الطاعن أمام الجهة التي أصدرت الحكم الأخير 116
الفرع الثاني : إزالة التناقض من طرف المحكمة العليا 117
أولا : نطاق عرض وجه الطعن أمام المحكمة العليا 117
ثانيا : كيفية التصدي للتناقض من طرف المحكمة العليا 121
الفصل الثاني : أوجه النقض المتصلة بمسائل الواقع – الأوجه المأخوذة من أخطاء في التسبيب– 125
المبحث الأول : أوجه النقض المأخوذة من انعدام الأسباب 130
المطلب الأول : مفهوم عيب انعدام الأسباب 131
الفرع الأول : تعريف عيب انعدام الأسباب وإبراز خصائصه 132
أولا : تعريف عيب انعدام الأسباب 132
ثانيا : خصائص عيب انعدام الأسباب 134
الفرع الثاني : ذاتية عيب انعدام الأسباب 138
أولا : التمييز بين عيب انعدام الأسباب وبين عيب مخالفة القانون 138
ثانيا : التمييز بين عيب انعدام الأسباب وبين عيب مخالفة القواعد الجوهرية في الإجراءات 141
ثالثا : التمييز بين عيب انعدام الأسباب وبين عيب إغفال الفصل في الطلبات 142
المطلب الثاني : صور عيب انعدام الأسباب 144
الفرع الأول : الانعدام الكلي للأسباب 145
الفرع الثاني : القصور في التسبيب 149

Scanné avec CamScanner

أولا : عدم تضمن الأسباب ردودا كافية لما تم عرضه من طرف الخصوم 150
ثانيا : تناقض الأسباب 161
المبحث الثاني : عيب انعدام الأساس القانوني 169
المطلب الأول : الإطار النظري لعيب انعدام الأساس القانوني 169
الفرع الأول : مفهوم انعدام الأساس القانوني 170
أولا : ظروف ظهور عيب انعدام الأساس القانوني 170
ثانيا : تعريف عيب انعدام الأساس القانوني 173
ثالثا : محاولة إيجاد مفهوم واسع لعيب انعدام الأساس القانوني 176
الفرع الثاني : تمييز عيب انعدام الأساس القانوني عن بعض العيوب المشابهة له 179
أولا : التمييز بين عيب انعدام الأساس القانوني وعيب مخالفة القانون 180
ثانيا : التمييز بين عيب انعدام الأساس القانوني وعيب انعدام الأسباب 184
ثالثا : التمييز بين عيب انعدام الأساس القانوني وعيب زوال الأساس القانوني 188
المطلب الثاني : إعمال رقابة النقض المستندة لعيب انعدام الأساس القانوني 189
الفرع الأول : تحديد نطاق عيب انعدام الأساس القانوني 189
أولا : معايير تحديد نطاق عيب انعدام الأساس القانوني 189
ثانيا : النتائج المترتبة على معايير تحديد نطاق عيب انعدام الأساس القانوني 195
الفرع الثاني : الحالات التطبيقية لعيب انعدام الأساس القانوني 199
أولا: حالات الفقيه Faye 200
ثانيا: حالات الفقيه Boré 203

Scanné avec CamScanner

المبحث الثالث : التحريف الواضح لوثيقة معتمدة في الحكم أو القرار المطعون فيه 208

المطلب الأول : مفهوم التحريف 209

الفرع الأول : تعريف التحريف وتمييزه عن غيره من المفاهيم المشابهة 209

أولا : تعريف التحريف 209

ثانيا : تمييز عيب التحريف عن غيره من العيوب المشابهة له 210

الفرع الثاني : أشكال التحريف وشروط قبول إثارته 213

أولا : أشكال التحريف 213

ثانيا : شروط قبول إثارة عيب التحريف 215

المطلب الثاني : تأصيل عيب التحريف 219

الفرع الأول : ظهور رقابة التحريف 219

الفرع الثاني : معيار التحريف وأساسه القانوني 223

أولا : الوضوح والغموض المعيار المعول عليه من طرف قضاء النقض 223

ثانيا : الأساس القانوني لرقابة التحريف 228

الخاتمة 233

قائمة المراجع 241

الفهرس 257

Scanné avec CamScanner

المؤلف من مواليد سنة 1975 بمدينة ورقلة ، متحصل على شهادة البكالوريا سنة 1993 وشهادة الليسانس في الحقوق من جامعة قسنطينة سنة 1997 وشهادة الكفاءة المهنية في المحاماة من جامعة الجزائر سنة 1998 وشهادة الماجستير في القانون الخاص من جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة سنة 2006 وشهادة دكتوراه العلوم في القانون الخاص من جامعة تلمسان سنة 2013 ، يشغل منصب أستاذ محاضر أ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ، يمارس مهنة المحاماة منذ سنة 2000 .

يتناول هذا الكتاب موضوعا من أهم المواضيع التي تشغل بال رجال القانون لاسيما المشتغلين بالعمل القضائي ، إذ تعد رقابة المحكمة العليا على الأحكام الصادرة عن قضاة الموضوع العمل الذي بموجبه تنهض المحكمة العليا بوظيفتها التقويمية الممنوحة لها بموجب أحكام الدستور ، وتعد تقنية الطعن بالنقض الطريق الذي من خلاله يمكن للمحكمة العليا ممارسة هذا العمل ، حيث إن هذه الرقابة تتم من خلال البحث في العيوب التي يمكن أن تخدش الأحكام القضائية المطعون فيها بالنقض أمام المحكمة العليا ، هذه العيوب يطلق عليها اصطلاحا أوجه الطعن بالنقض ، لذلك فإن البحث في تأصيل وتحليل هذه الأوجه يعد مسألة جد مهمة .

يحاول المؤلف من خلال هذا الكتاب تقديم دراسة تفصيلية مع التأصيل والتحليل والمقارنة حول موضوع أوجه الطعن بالنقض في الأحكام المدنية وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري مستعينا بالاجتهاد القضائي للمحكمة العليا والتشريعات المقارنة والاجتهاد القضائي المقارن .

يقع هذا الكتاب في فصلين ، يتناول الفصل الأول أوجه الطعن بالنقض المتصلة بمسائل القانون ، والفصل الثاني أوجه الطعن بالنقض المتصلة بمسائل الواقع .

9 789931 003779

Scanné avec CamScanner